الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الاصلاح الاداري

رقم ٢٥٨ / ١

بيروت في ١٩٦٨/١١/٧

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ن ٠ ر ٠

مـــذكـــرة

بشأن المشـــروع الاخضـــر

١ ــ ان المشروع الاخضـــر يمارس نشـــاطه منذ ثلاث سنوات ، وقد اصبح من الضـــرورى اجراء تقييـــم للنتائج التي حققها قبل الانتقـال الى مرحلـــة اخرى تستوجب اعتمادات ضخمـة ، وذلك للتمكن من اجراء التعديـلات اللازمة عند الاقتضـاء ٠

٢ ــ والتقييم المذكور يهدف الى اعطاء اجوبـة صريحـــة وواضحة على الاسئلة الرئيســـة التاليـــة :

آ) ــ ماذا كانت فعاليّة المشروع الاخضـر الاقتصـادية خلال الفـترة المذكورة ؟

ب) ــ ماذا كانت فعاليتـــه الاجتماعيـــة ؟

ج) ــ هل ان النفقـات الجاريـة على كل دونم مستصلح تجد تبريـرا لها مـن الوجهة الاقتصادية ؟

د) ــ هـل ان نفقات اســتصلاح الدونـم الواحـد من قبل المشـروع الاخضـــر تبـــدو باهظـــة ؟

هـ) ــ هل ان اسـترداد الاموال التي تنفقها الدولـة في هذا المشـروع مضمـــون بصورة كافيـــة ؟

*
* *

٣ ــ ولما كان المشـروع الاخضر يشكل جزءًا من خطـة الانماء العامة ، فان التقييم المنـوّه عنه اعلاه سيعهد به الى وزارة التصـميم العام باشراف مديريهـا العام ، وعلـــى مسـؤولية رئيس مصلحـة مراقبـة تنفيـذ المشاريع بالتعاون مع رئيـس مصلحـــة النشـاطات الاقليمية ٠ ويعاون الاصلاح الاداري المديرية العامة للتصميم ٠

٤ ــ تجرى الدراســـة وفقا للطريقتـين التاليتـين :

آ) ــ تدقيق قيـود المشـروع الاخضر وملفاتـه

ب) ــ التحقيق المحلّي بطريقة سـبر الغور ، على ان يتناول ذلك ٥ ٪ تقريبا من الاراضي المستصلحة ، موزعة بين المحافظات بنسبة المساحات المستصلحة في كل منهـــا وبين سنوات العمل وفقـا للنسب التاليـة :

٠٠/٠٠

ـ ٢/٥ في عام ١٩٦٥
ـ ٢/٥ في عام ١٩٦٦
ـ ١/٥ في عام ١٩٦٧

وموزعة بحسب مساحات قطع الارض المستصلحة ، وفقا للنسب التالية :

ـ لغاية ٥ دونمات ٦/٣
ـ من ٥ الى ٢٠ دونما ٦/٢
ـ فوق العشرين دونم ٦/١

٥ ـ تنظّم لكل قطعة ارض تكون موضع تحقيق بطاقة من النموذج المرفق ، مع الاشارة الى ان فقرات هذه البطاقة والنسب المذكورة في الفقرة ب من البند ٤ معطاة على سبيل الارشاد ، ويمكن تعديلها عند الاقتضاء اذ ان الغاية المرجوّة من هذا التحقيق هي الوصول الى نتائج تعكس الواقع الى اقصى حدّ ممكن .

بعد الانتهاء من هذه الدراسة ، يوضع تقرير عام يبيّن نتيجة التحقيق المحلّي وتدقيق القيود . وهذا التقرير يجب ان يبرز بوضوح :

آ) ـ الاجوبة على الاسئلة المطروحة في البند ٢ اعلاه ، وكل الايضاحات والمعلومات التي قد تهدو مفيدة للوصول الى النتائج المتوخّاة .

ب) ـ استنتاجات ومقترحات وزارة التصميم العام بشأن نشاطات المشروع الاخضر المقبلة والتحسينات الممكن عند الاقتضاء ادخالها على طريق العمل المتبعة لديه .

يقدّم هذا التقرير في مهلة اقصاها ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ .

٦ ـ تعيّن لجنة المشروع الاخضر مهندسا مختصا لتأمين الارتباط الدائم مع وزارة التصميم العام اثناء اجراء هذه الدراسة ، وتعطي التعليمات اللازمة لدوائرها وموظفيها بأن يقدّموا دون ابطاء المعلومات المطلوبة من قبل الموظفين المكلّفين بالدراسة .

رئيس مجلس الوزراء

عبد الله اليافي

يبلغ الى :

ـ وزارة التصميم العام
ـ المديرية العامة : خمس نسخ
ـ مصلحة مراقبة تنفيذ المشاريع : نسخة واحدة
ـ مصلحة النشاطات الاقليمية : نسخة واحدة
(ب/المديرية العامة)
ـ وزارة الزراعة (المديرية العامة) : نسخة واحدة
ـ اللجنة التنفيذية للمشروع الاخضر : ثلاث نسخ

نسخة الى :

ـ المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
ـ المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
ـ التفتيش المركزي
ـ ادارة الابحاث والتوجيه

بطاقة تحقيق من المشروع الاخضر

المحقق : ..... الرقم : .....
التاريخ : .....

الارض التي نفذت عليها الاشغال :

- القضاء : ..... القرية : .....
- المحلة : ..... العقارات : .....
- المساحة التي تناولتها الاشغال : ....) تاريخ انهاء الاشغال من قبل المشروع الاخضر : .....
- طبيعة الارض : كثيرة الصخور ، متوسطة ، عادية :
- متوسط الانحدار :
- نوع الاشغال المنفذة :
- القيمة المخمنة للدونم) قبل الاشغال :
) بعد الاشغال :
- نوع واهمية الاشغال التي نفذها المشروع الاخضر :
- نوع واهمية الاشغال التي نفذها صاحب العلاقة :
- المبلغ الذي دفعه صاحب العلاقة لصرف التسليف :
- الوضع الحالي للعقار الذي نفذت فيه الاشغال : الارض :
  الجدران :
  المزروعات :
- نوع وقيمة المحاصيل منذ تنفيذ الاشغال :

	النوع	القيمة
- السنة الاولى		
- السنة الثانية		
- السنة الثالثة		

- هل تسلّم صاحب العلاقة غرسات من المشروع الاخضر ؟
- هل تسلّم مواد غذائية او غيرها ؟ (مثلا : قمح مجانا من البرنامج الغذائي العالمي) . وفي حال الايجاب يذكر :
  - التاريخ
  - الكمية
  - النوع
  - القيمة

صاحب العلاقـــة المســتفيد :

ـ الاسم والشهرة : ..... العنوان : .....

ـ هل يملك الارض ، او هو شريك في ملكيتها ، او يستثمرها بصفة .....

ـ اذا كان يملك الارض ، فما هي المساحة الاجمالية لسائر ممتلكاته :

ـ الاراضي القابلـة للزراعـة
ـ الاراضي غير القابلة للزراعة

ـ هل له نشاطات او مداخيل اخرى ، وفي حال الايجاب ما هو مصدرها وما هي قيمتها ؟

ـ اين يقيم فعليّـــا ؟

ـ هل لديه عمّـال ؟ وما هو متوسط عددهم ؟

ـ هل هو راض عن اشغال المشروع الاخضر ، وفي الحالـة السـلبية ما هي الاسباب ؟

مذكرة بشأن مشروع قانون معجل بتخصيص اعتمادات اضافية لمشروع استصلاح الاراضي عن طريق مكتب تنفيذ المشروع الاخضر

١ ـ توطئة

تقدم المشروع الاخضر بمشروع قانون معجل يرمي :

اولا : الى زيادة سلفات الخزينة الى ثمانية ملايين ليرة لبنانية من اجل تسليفها الى المزارعين الذين يرغبون في استصلاح اراضيهم عن طريق مكتب تنفيذ المشروع الاخضر .

ثانيا : الى رصد اعتمادات سنوية في الجزء الثاني من الموازنة لا تقل عن اربعة ملايين ليرة لبنانية من اجل المشاريع ذات المنفعة العامة بما في ذلك النفقات الادارية التي تستلزمها اعمال المكتب الذي يصبح دائما .

وقد ورد في الاسباب الموجبة انه من الضروري جعل جهاز المشروع دائما لتأمين استمراره لانه اثبت خلال السنوات الاربع التي مرت على انشائه عن فعالية كاملة وان اقبال المزارعين يفوق الامكانات المالية مما يشجع على متابعة العمل . وان هنالك اعمال ذات منفعة عامة (طرقات زراعية، استثمار الري والمياه الجوفية، تأمين نصوب موصلة ... الخ ...) ضرورية ومتممة للمشروع .

على اثر ذلك كلفت وزارة التصميم العام بموجب مذكرة رئاسة مجلس الوزراء (الاصلاح الاداري) رقم ١/٢٥٨ تاريخ ٦٨/١١/٧ القيام بدراسة لتقييم النتائج التي حققها المشروع قبل الانتقال الى مرحلة اخرى تستوجب اعتمادات ضخمة وذلك للتمكن من اجراء التعديلات اللازمة عند الاقتضاء .

هذا وقد ابدت وزارة المالية (بموجب كتابها رقم ٤٧٤٩/ص/١٢ تاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٨) ان حالة واردات الموازنة العامة لا تسمح بزيادة اعتمادات الدفع السنوية المخصصة كما ان حالة الخزينة لا تسمح باعطاء اى سلفات جديدة من اى نوع كان في الظروف الراهنة .

٢ ـ ملاحظاتنا على مشروع القانون :

أ ـ حيث ان المشروع الاخضر هو جزء من الخطة التنمية العامة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ وان التوسع في المشروع يتطلب اعتمادات ضخمة لا تقل عن ١٥ مليون ليرة سنويا وهو يشكل بالتالي جزءا هاما من الخطة العامة المقبلة ويقتضي بالتالي درسه ضمن اطار هذه الخطة لذلك يرى التريث في اتخاذ اى قرار في المشروع المقدم

ريثما تستكمل جميع الدراسات اللازمة بشأنه ٠

٢ ـ ابدت لجنة ادارة المشروع الاخضر انه ،بسبب تراكم بعض اعتمادات السلفات من سنين سابقة تمكنت من اعطاء قروض بما يوازى حوالي ٨ ملايين ليرة لبنانية في عام ١٩٦٨ علما بان المبالغ المحددة للسلفات بموجب المرسوم رقم ١٣٧٨٧ تاريـــــخ ١٩٦٣/١١/٦ هي كما يلـي (بملايين الليرات)٠

السنـــــة	المحدد بالمرسوم رقم ١٣٧٨٧	المعطى للمزارعين
١٩٦٤	٢	
١٩٦٥	٤	١،٦
١٩٦٦	٦	٢،٩
١٩٦٧	٦	٦،٥
١٩٦٨	٦	٩،٥ (محجوز)
١٩٦٩	٥	
١٩٧٠	٤	
١٩٧١	٣	
١٩٨٢	٣	
١٩٧٣	١	

وقد حولت مصلحة الخزينة الى مصرف التسليف حوالي ٢٣ مليون ليرة لبنانيـــة حتى نهاية عام ١٩٦٨٠

وتجدر الاشارة الى ان زيادة اقبال المزارعين على استصلاح اراضيهم بواسطـة المشروع الاخضر بعد عام ١٩٦٦ يعود الى النظام الجديد للقروض الذى يعفيهم مـن التامينات العقارية من جهة ويؤمن لهم تسليف طويل الامد بدون اى فائدة٠ لان المزارع يسدد تاليف الاستصلاح لقاء سندات ايداع مصرفية تمثل بين ١٨٪و ٣٨٪من كلفة الاستصلاح ٠

كما ابدت لجنة ادارة المشروع الاخضر ان التخفيض من نمط الاستصلاح عـــام ١٩٦٩ بسبب وجود امكانية تسليفا بقيمة ٥ ملايين ليرة لبنانية فقط سيجعل من الصعب تلبية جميع الطلبات مما سيترك اثرا سيئا عند المزارعين ويؤثر على مستقبل المشـــروع علما بان اصحاب الجرارات يطالبون بعمل دائم لهم طوال السنة والا سيضطرون الـــى العمل خارج المشروع٠

تجاه ذلك الوضع توصي هذه الوزارة:

١ ـ بالتريث باتخاذ اى قرار بشان المشروع على امد طويل ريثما تنجز كافة الدراسات اللازمـــة لذلك.

٢ ـ بالعمل على تامين التسليفات الاضافية اللازمة (اى حوالي مليونين ليرة لبنانيـة) لعام ١٩٦٩ لتامين الاستمرار في العمل على المستوى الذى كان عليه فـــــي عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ والتوجيه بعدم تجاوزه بانتظار ما يستقر نهائيا حول المشروع. علما ان ذلك ممكن ان يتم اما بواسطة تعديل المرسوم رقم ١٣٧٨٧ تاريخ ٦٣/١١/٦ او بواسطة قانون خاص يجيز ذلك هذا اذا ما سمح وضع الخزينة باتخاذ هذا التدبير.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة

المشروع الاخضر

مستقبل استمرار المشروع الاخضر

٤٢٤٩

آذار ١٩٧٦

مشكلة الوضع الزراعي في لبنان

١ — الوضع السكني في الريف

يقدر عدد العمال الفعليين في لبنان بنحو ٥٠٠ر٠٠٠ شخص منهم ٥٠ ٪ يعملون في الحقل الزراعي اى ٢٥٠ر٠٠٠ شخص وهذا العدد قابل للتزايد بنسبة ٣٥ر٠٠٠ شخصا تقريبا في السنة ويتوقع ان تضم الطبقة العاملة الزراعية سنة ١٩٨٠ / ٤٥٠ر٠٠٠ / شخصا .

ان وضع لبنان هذا بحاجة ماسة الى تصميم شامل لاعمال انمائية في الريف لتأمين العمل والعيش لاكبر عدد ممكن من سكانه .

٢ — الامكانات الزراعية

- المساحات المزروعة حاليا ٢٦٠ر٠٠٠ هكتار
- المساحات الممكن استصلاحها من الاراضي الخصبة ٧٠ر٠٠٠ هكتار
- المساحات الممكن استثمارها من الاراضي الهامشية ٢٠٠ر٠٠٠ هكتار
- المساحات المروية حاليا ٥٠ر٠٠٠ هكتار
- المساحات الممكن ريها ٤٠ر٠٠٠ هكتار اضافي

على اعتبار انه يلزم على الاقل هكتار واحد لتأمين المعيشة للوحدة العائلية من الاراضي المروية وخمس هكتارات من الاراضي البعلية .

فيكون بمقدور الزراعة اللبنانية حاليا تأمين العيش لـ ١٠٦ر٠٠٠ شخصا فقط اى انه يوجد الان ٢٥٠ر٠٠٠ — ١٠٦ر٠٠٠ = ١٤٤ر٠٠٠ شخصا عاطلا عن العمل او يعملون جزءا من وقتهم في الزراعة وعاطلون عن العمل في الاوقات الباقية مما يسبب الهجرة الكبرى للريف .

ان هذا الوضع يفرض ايضا العمل على توسيع الرقعة الزراعية في الاراضي الصالحة لخلق اكبر عدد ممكن من امكانيات العمل والعيش في الريف .

٣ — الوضع المعيشي

يعتمد لبنان في عدد كبير من المنتوجات الزراعية الى الاستيراد لتأمين حاجته الغذائية بما يزيد عن ٣٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ل.ل في السنة .

ان تزايد السكان في لبنان بمعدل ٢ر٥ ٪ سنويا ما عدا ما يؤمه من لاجئين وطارئين يزيد في الحاجة بصورة تصاعدية يعرض الوضع الاقتصادي والغذائي الى اخطار جسيمة مما يلزم وضع سياسة انتاجية لتأمين المزيد من المواد الغذائية الضروري .

٤ — الوضع الاقتصادي

ان الدخل الوطني العام قدر عام ١٩٦٥ بـ ٣ر١٥٤ر٠٠٠ر٠٠٠ ل.ل بينما كان دخل الزراعي اي مدخول ٥٠ ٪ من الشعب اللبناني اي ما يقارب ٤٠٩ر٠٠٠ر٠٠٠ ل.ل اي بنسبة ٦ر١٢ ٪ من الدخل الوطني العام بينما باقي السكان العاملين في حقول الخدمات والصناعة يكسبون ٤ر٨٧ ٪ من هذا الدخل مما يجعل الزراعة في ادنى مستوى اقتصادي والمزارع غير مطمئن لدخل ثابت او منتظم . ويجعل بالتالي من الطاقة الشرائية لـ ٥٠ ٪ من الشعب اللبناني متدنية الى حد بعيد يحول دون ازدهار القطاعات الاخرى كما ان اي تحسن في دخل المزارع يتحول فورا الى سيولة جديدة لصالح الصناعة والخدمات والاقتصاد عامة مما وجب العمل على زيادة انتاجية القطاع الزراعية لانماء السوق الاستهلاكية في البلاد .

٥ — الوضع الاجتماعي السياسي بالنسبة للريف

ان كون نصف الشعب اللبناني بحالة عوز وبدون اطمئنان الى مدخول ثابت ومنتظم وحرمانهم من الخدمات الاجتماعية التي ينعم بها سواهم في المدن يشكل عنصرا من اهم عناصر عدم الاستقرار التي يخشى من تفاقمها مع الوقت وازديا العدد دونما ازدياد في الرقعة الزراعية وطاقة العمل والاستخدام مما يوجب تركيز الجهود لحل هذه المشكلة او على الاقل تخفيف حدتها .

ب — مساهمة المشروع الاخضر في حل المشكلة الزراعية

١ — في استصلاح الاراضي وزيادة الرقعة الزراعية

قام المشروع الاخضر حتى الان بمجهود في استصلاح الاراضي وزيادة المساحات الزراعية في مختلف القرى اللبنانية وقد بلغت مجموع المساحات التي استصلحت حتى الان وخلال السنوات الاربع الماضية ٨٥٠٠٠ دونما اى انه زادت مساحات لبنان الزراعية معدل ٣٪.

ولما كان ازدياد السكان يتعدى ٥ر٢٪ سنويا وجب ابقاء الوضع على ما هو عليه دون تدهور ومضاعفة العمل بنسبة حوالي عدة اضعاف .

ان استصلاح الاراضي وفر العمل السريع لعدد من ابناء الريف خاصة لاتمام الاعمال الاساسية كبناء جدران وتحضير الارض وغرسها مما خلق مجالات جديدة للعمال .

٢ — الطرق الزراعية

قام المشروع الاخضر بشق بعض الطرق الزراعية وفقا لامكاناته المادية معتمدا على مساهمة من المزارعين لا تقل عن ٥٠٪ من كلفة هذه الطرق .

ولما كانت الطرقات من ضروريات الزراعة الحديثة التي يجب ان تعتمد على مكننة الاعمال وجب توسيع هذه الطرق وخلق شبكات المواصلات وتأمين الالات للاراضي الزراعية .

٣ — دراسات الاسواق وتأمين النصوب

خوفا من الوقوع في ازمة انتاج تتعدى القطاعات الاستهلاكية في السوق المحلية والاسواق المجاورة المضمونة . قام المشروع الاخضر بدرس شامل للاسواق التجارية الخارجية وبتقدير للطاقة الاستهلاكية المرتقبة خلال العشر سنوات المقبلة وذلك لتحديد كميات وانواع الزراعات الممكن اعتمادها وانشئت لهذه الغاية بعض المشاتل لتأمين النصوب المرغوبة .

٤ — مشكلة مياه الري

ان اعمال استصلاح الاراضي في القرى واجهت مشكلة كبيرة حيوية وهي :

— في المنطقة التي تؤمن لها الدولة مياه الري ضرورة استثمار هذه المياه . فأنشأت الشبكات الداخلية كما نظمت الدورة المائية وفقا لحاجة الارض بالنظر الى الزراعة المعتمدة .

— اما في المناطق البعلية كان من الضروري مساعدة المزارعين لجمع مياه الامطار او استخراج المياه الجوفية ولا داع لبيان اهمية المياه في زيادة الانتاج الزراعي والمردود الاقتصادي .

غير ان هذه الاعمال سريدا ما اظهرت ضرورة توسيعها الى حد يفوق الامكانات المتوفرة من المساعدة الاجنبية .

فور القيام بهذا المشروع في لبنان حصلت الادارة اللبنانية على مساعدات اجنبية غالبيتها من الاجهزة المختصة في الامم المتحدة زاد مجموعها حتى الان على ٤ر٦٠٠ر٠٠٠ اربعة ملايين وستماية الف دولارا اميركيا اى ما يقارب ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠ خمسة عشر مليون ليرة لبنانية افادت خاصة وبصورة مباشرة المزارعين الذين قاموا بعمليات استصلاح الاراضي وكان لها الامر الفعال في حثهم على تحقيق هذه الاعمال ومساعدتهم على تنفيذها .

بناء على النتائج التي حصلت يجرى الان البحث مع الجهات المختصة لمنح لبنان مساعدة جديدة للسنوات المقبلة فيما اذا استمر المشروع الاخضر في الاعمال الموكولة اليه وهذه المساعدة لا تقل عن ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ اثني عشر مليون دولار اضافي .

اولا : الاعمال التي اقترحت وزارة التصميم القيام بها لاتمام الاعمال الحالية

ان مكننة الانتاج الزراعي لا بد منه بالنظر لتطور الزراعة خاصة من الناحية الاقتصادية وتخفيض كلفة الانتاج وتنظيمه من مكننة واسعة للعمليات الزراعية علما بان هذه المكننة توءمن العمل للشباب اللبناني الذى يبتعد عن العمل اليدوى المرهق في الزراعة والذى تزءمنه حاليا طاقات من اليد العاملة الاجنبية .

ثانيا : تصميم التسميد

ان الانتاج الزراعي اللبناني يمكن ان يضاعف في مجال تصميم التسميد العضوى والكيمائي المركب مما يوفر مردود اوسع للمزارع وانتاج افضل للبلاد لذلك وجب العمل لادخال هذه العمليات في اطار اعمال استصلاح الاراضي المقرر .

ثالثا : تصنيع الانتاج

لقد برهنت الدول المتقدمة زراعيا ان تصنيع الانتاج الزراعي هو من العناصر الحيوية في بعث النشاط الزراعي وفي زيادة المردود في الانتاج وانماء الريف وذلك يوجب اعتماد سياسة تؤول الى دعم هذه الزراعات وتنمية الموجود منها .

رابعا : الاعمال التكميلية الاخرى

ان هناك ضرورة لتطوير عمل المشروع الاخضر في نطاق عاموذى تحقق مختلف الاعمال المتممة لاستصلاح الاراضي او بالاحرى لانعاش المزارع وتأمين عيشه باسبل الطرق .

خامسا : التمويل اللازم

التمويل اللازم

١ — من قبل الدولة

ان قانون انشاء المشروع الاخضر لحظ له اعتمادات تصاعدية حتى عام ١٩٦٩ وكان في رأى المشترع ان تقوم الدولة في ذلك الحين بتقييم الاعمال لجهة الافادة الحاصلة للزراعة والمزارع معا والعمل على اعتماد سياسة جديدة على النتائج الملموسة في ضوء ذلك .

وبناء على النتائج التي ظهرت وهي ظاهره للعيان في مختلف المناطق اللبنانية وضع وزير الزراعة قانون يؤمن للمشروع الاخضر الاعتمادات اللازمة لاستمرار العمل في المستوى الذى وصل اليه في سنة ١٩٦٨ وذلك كحد ادنى بحيث تكون ميزانيته ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فقط في السنة للنفقات والاعمال ذات المنفعة العامة وان يعطى سلفة خزينة بمعدل ٨٫٠٠٠٫٠٠٠ ل.ل سنويا تستوفى من المزارعين بصورة مضمونه عن طريق ودائع ثابته في المصارف التي تعتمدها الدولة.

٢ — من القطاعات المصرفية

ان الاعتمادات المطلوبة اعلاه لا يمكن ان تفي بالحاجة لتمويل مختلف المشاريع التي يطلب من المشروع الاخضر تنفيذها وبالاخص تلك التي تؤمن المردود السريع كالتسميد والمكننة واستثمار مياه الرى مما يوجب العمل على تأمين قروض كبيرة وطويلة الاجل من القطاع المصرفي وبالاخص عن طريق توظيف الادخار في حال امكانيته من ذلك.

رئيس الهيئة الادارية لمشروع الاخضر

مطابق للاصل

الجمهورية اللبنانية
المشروع الاخضر